

المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2010

مشروع إرادي لدعم التنمية وتقوية التضامن الاجتماعي

محاوَر العَرَض

I - السِيَاق العَام لمَشْرُوع قَانُون المَالِيَّة 2010

II - التَّوْجِهَات الأَسَاسِيَّة لمَشْرُوع قَانُون المَالِيَّة 2010

III - التَّدَابِير الجَبَائِيَّة وَالجَمْرَكِيَّة لمَشْرُوع قَانُون المَالِيَّة 2010

أ- السياق العام لمشروع قانون المالية 2010

q المحيط الاقتصادي الدولي؛

q المحيط الاقتصادي الوطني؛

نمو الاقتصاد العالمي

أكتوبر *2009	يوليو 2009	أبريل 2009	يناير 2009	نونبر 2008	أكتوبر 2008	النمو (Ö YyÄç žöyŸ Ÿ)
-1,1	-1,4	-1,3	-0,8	2,2	3,0	العالم
-3,4	-3,8	-3,8	-3,3	-0,3	0,5	الاقتصاديات المتقدمة
-2,7	-2,6	-2,8	-2,6	-0,7	0,1	الولايات المتحدة الأمريكية
-4,2	-4,8	-4,2	-3,2	-0,5	0,2	منطقة الأورو
1,7	1,5	1,6	2,0	5,1	6,1	الدول النامية
6,2	5,5	5,0	5,0	7,1	7,8	آسيا

* المصدر : صندوق النقد الدولي / أكتوبر 2009

تحسن توقعات النمو للاقتصاد العالمي لسنة 2009 لأول مرة منذ بداية السنة.

استمرار تداعيات الأزمة مع بروز بوادر أولية للانتعاش الاقتصادي.

أهم المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول

التضخم %		الحساب الجاري/ ن د خ		رصيد الميزانية / ن د خ		النمو %		
2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	
الدول المصنعة								
-0,4	3,8	-2,6	-4,9	-13,5	-3,2	-2,7	0,4	الولايات المتحدة الأمريكية
-0,3	4,1	-6,0	-9,6	-10,6	-3,8	-3,8	0,9	اسبانيا
0,3	3,2	-1,2	-2,3	-8,2	-3,4	-2,4	0,3	فرنسا
1,9	3,6	-2,0	-1,7	-14,4	-5,5	-4,4	0,7	انجلترا
0,7	3,5	-2,3	-3,4	-5,3	-2,7	-5,1	-1,0	ايطاليا
الدول المجاورة								
2,0	3,9	-4,0	-5,2	-2,7	0,4	5,3	5,6	المغرب *
3,5	5,0	-3,8	-4,2	-3,8	-3,0	3,0	4,6	تونس
16,2	11,7	-2,1	0,5	-6,9	-7,5	4,5	7,2	مصر

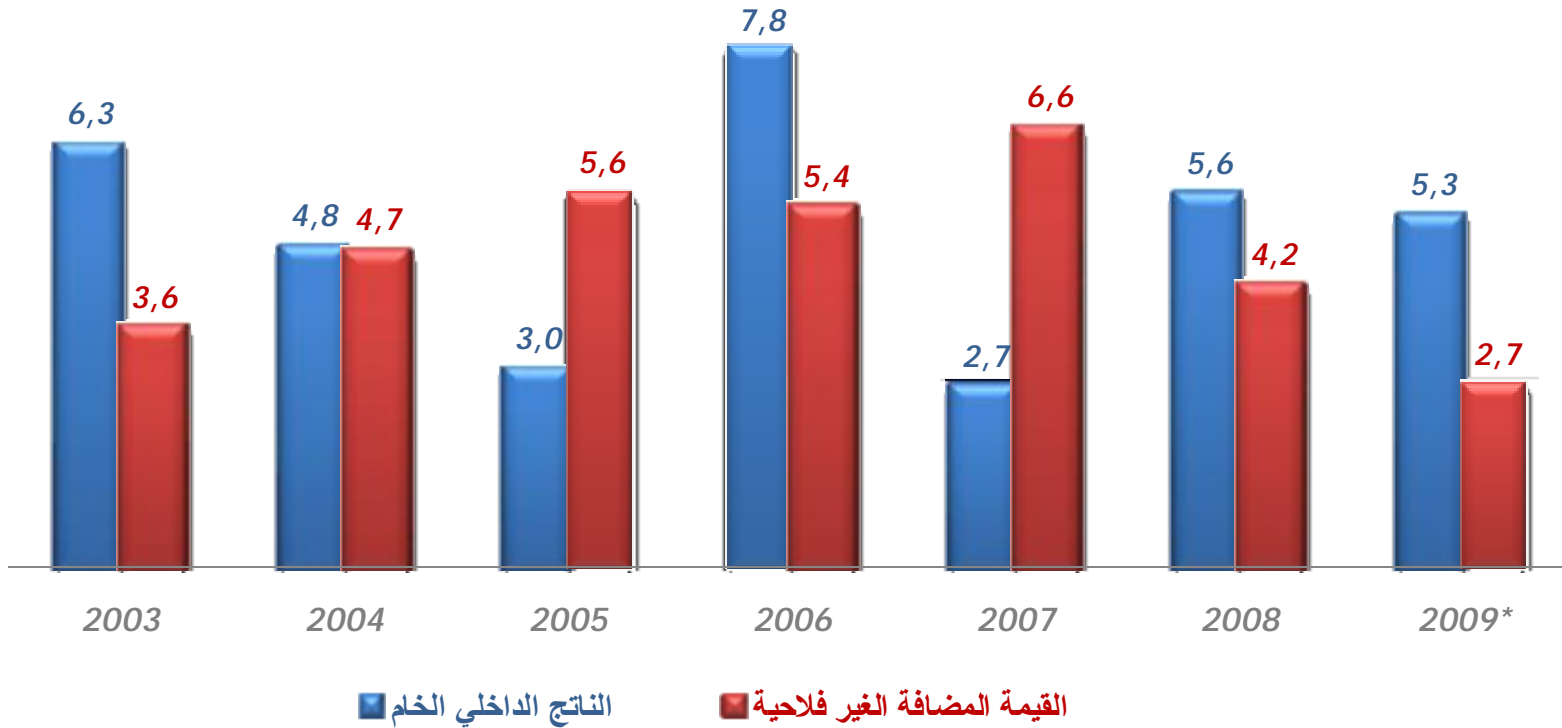
المصدر : صندوق النقد الدولي /أكتوبر 2009

* وزارة الاقتصاد والمالية

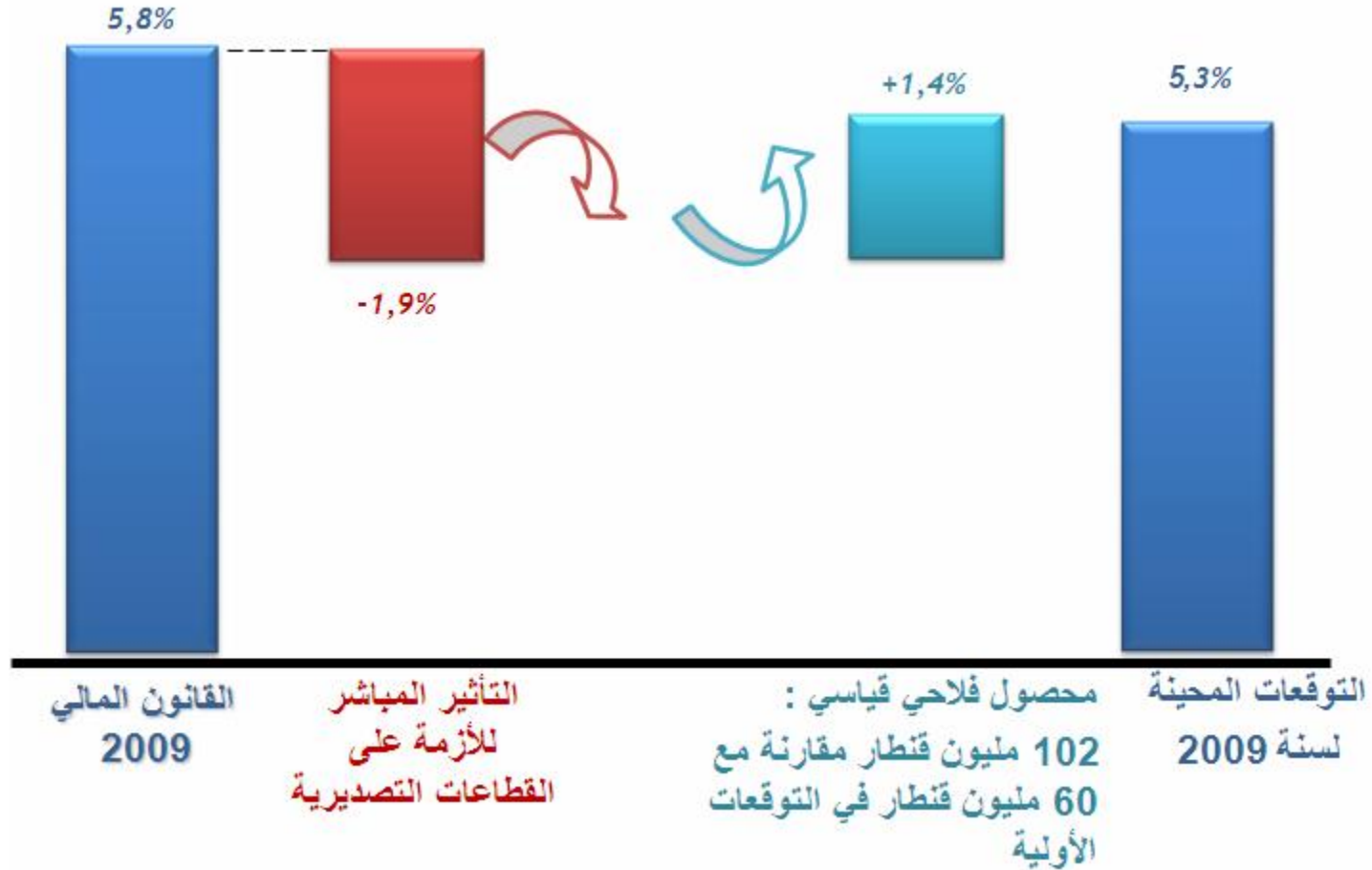
تتفاقم مستويات عجز الميزانية لجل اقتصاديات الدول المصنعة في حين سجل تراجع ملحوظ على مستوى التضخم.

تطور النمو

ب %



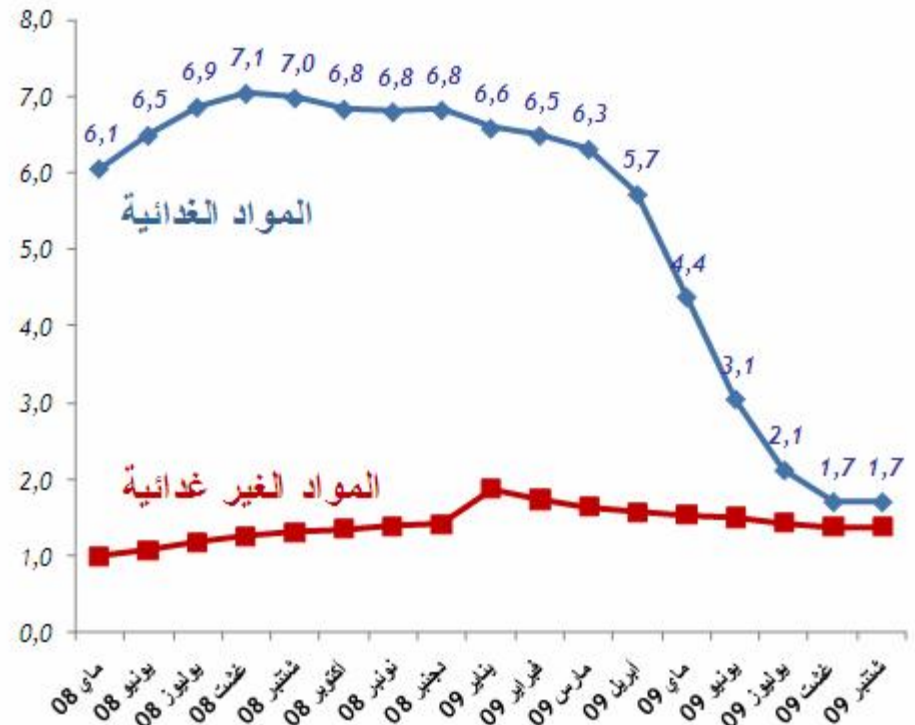
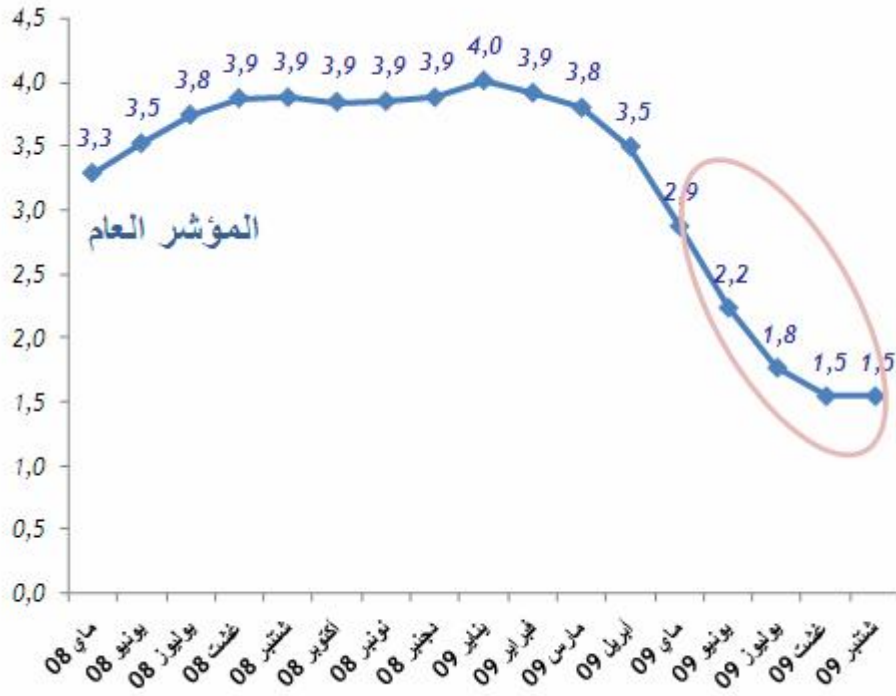
توقعات بمعدل نمو قوي لسنة 2009 رغم تداعيات الأزمة



النمو تحقق في مناخ غير تضخمي

§ نسبة التضخم من يناير إلى شتبر : 1,5% مقابل 3,9% سنة 2008.

§ نسبة التضخم المتوقعة لسنة 2009 : أقل من 2%.



نمو مرتكز على استمرار دينامية الطلب الداخلي

شتبر 2009/08		يناير- شتبر 2009		يناير- شتبر 2008		
%	مليار درهم	%	مليار درهم	%	مليار درهم	
13,2	65,0	7,4	38,6	16,6	70,3	القروض الممنوحة للاقتصاد
14,5	21,3	10,0	15,3	22,4	26,9	العقار ..
26,5	24,4	20,2	19,5	13,1	10,6	التجهيز ..
19,5	4,8	16,3	4,1	24,2	4,8	الاستهلاك ..

§ نمو يرتكز على الطلب الداخلي، وبالخصوص الاستثمار؛

§ استمرار دينامية الاستهلاك بفضل تحسن مستوى الدخل نتيجة الأداء الجيد للقطاع

الفلاحي و كذا تخفيض الضريبة على الدخل و الرفع من أجور الموظفين ومن الحد الأدنى للأجور.

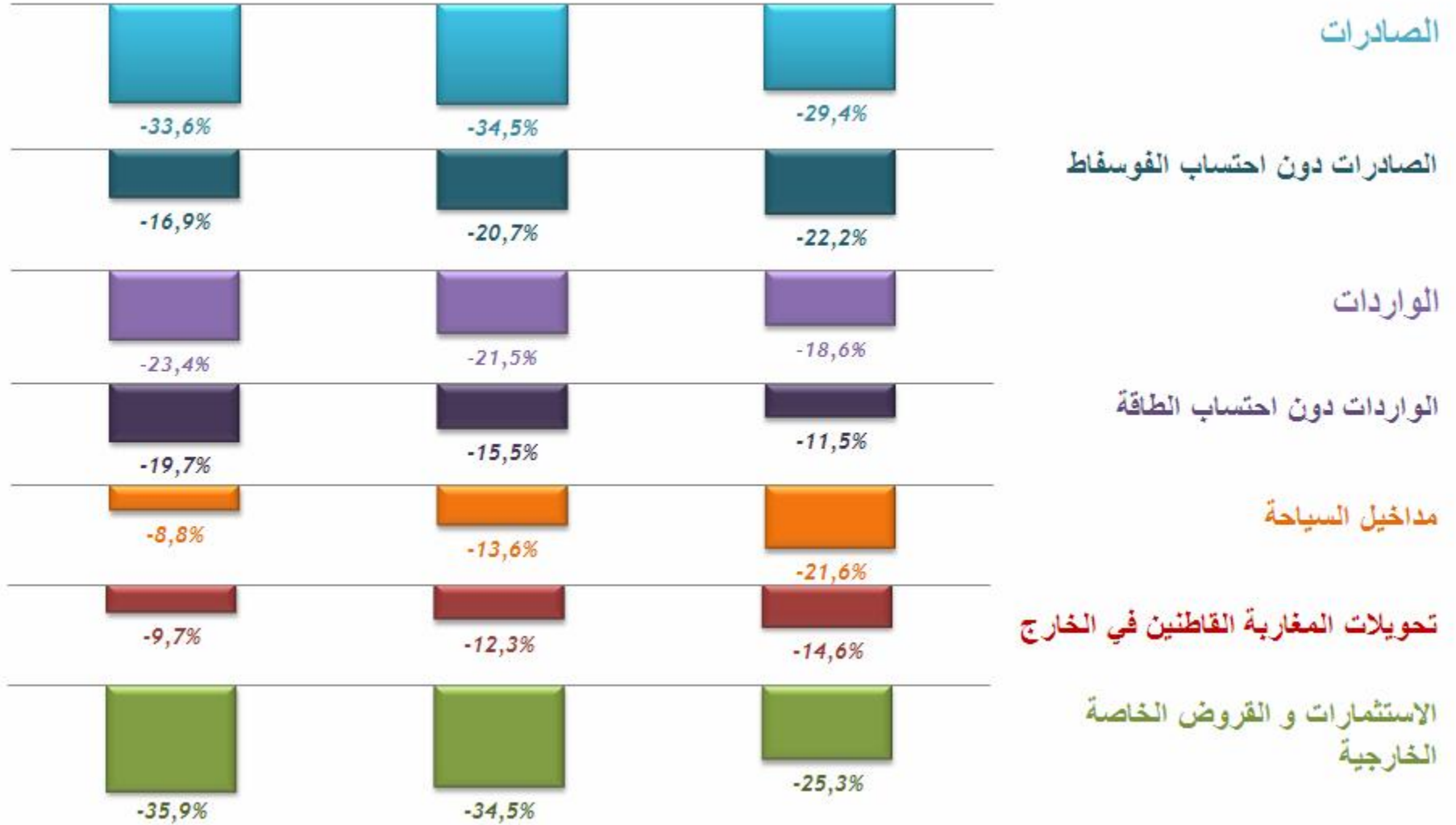
المبادلات الخارجية

تراجع نسبي لحدة آثار الأزمة

متم شتنبر 2009

متم يونيو 2009

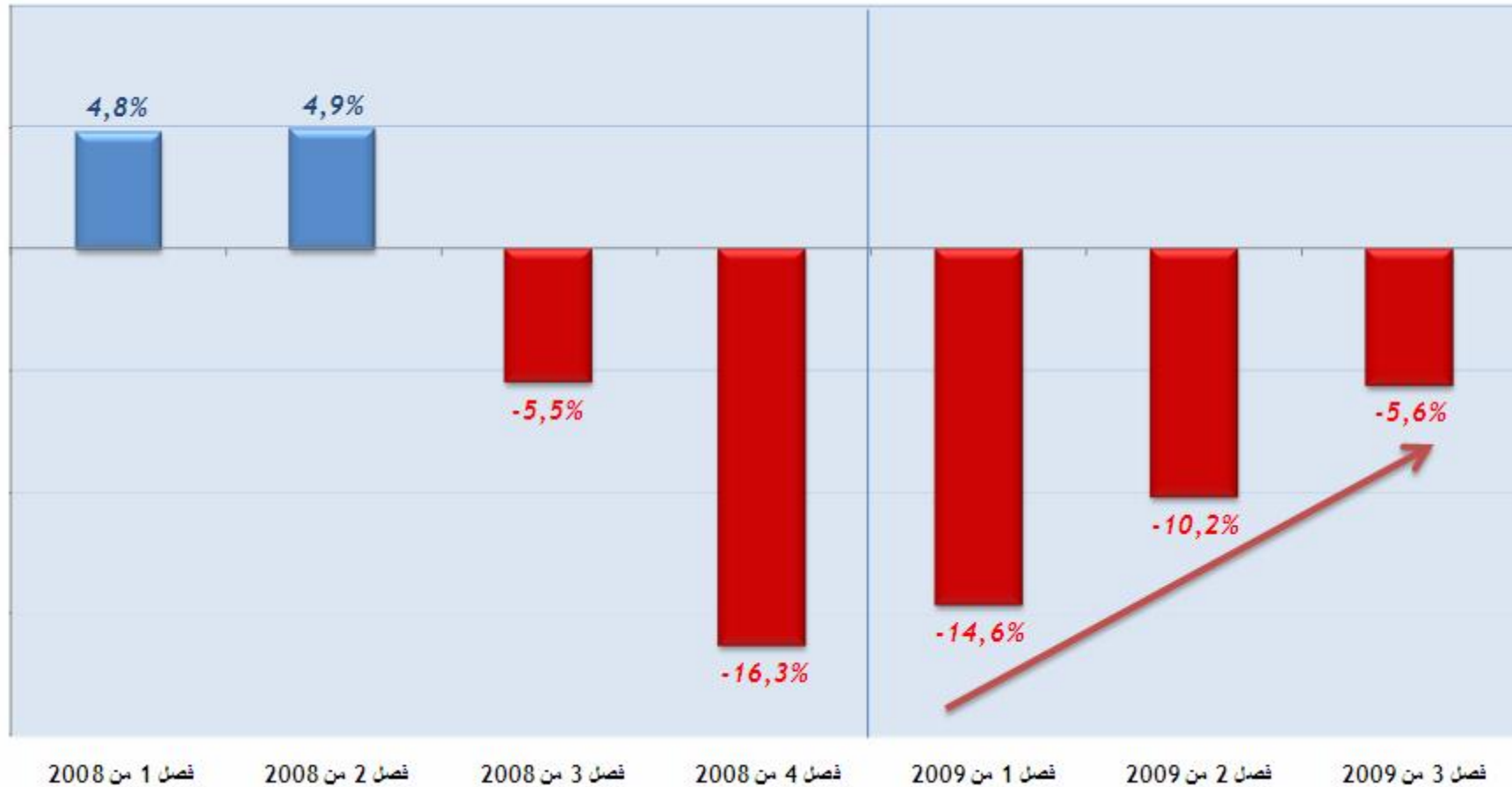
متم مارس 2009



تراجع تحويلات المغاربة القاطنين في الخارج

-4,1 مليار درهم أو -9,7%

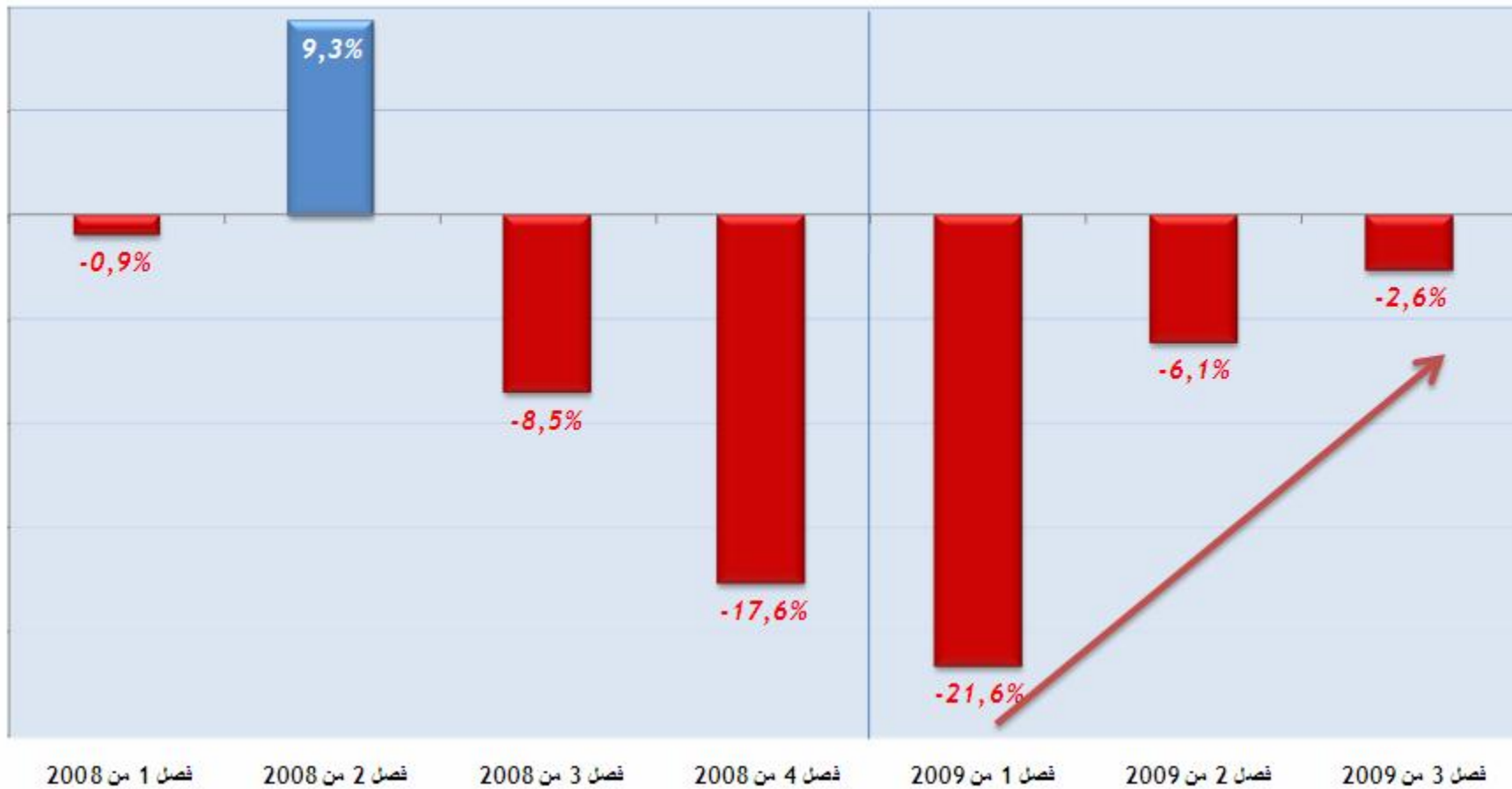
التغير فصل / فصل -4



تراجع مداخيل السياحة

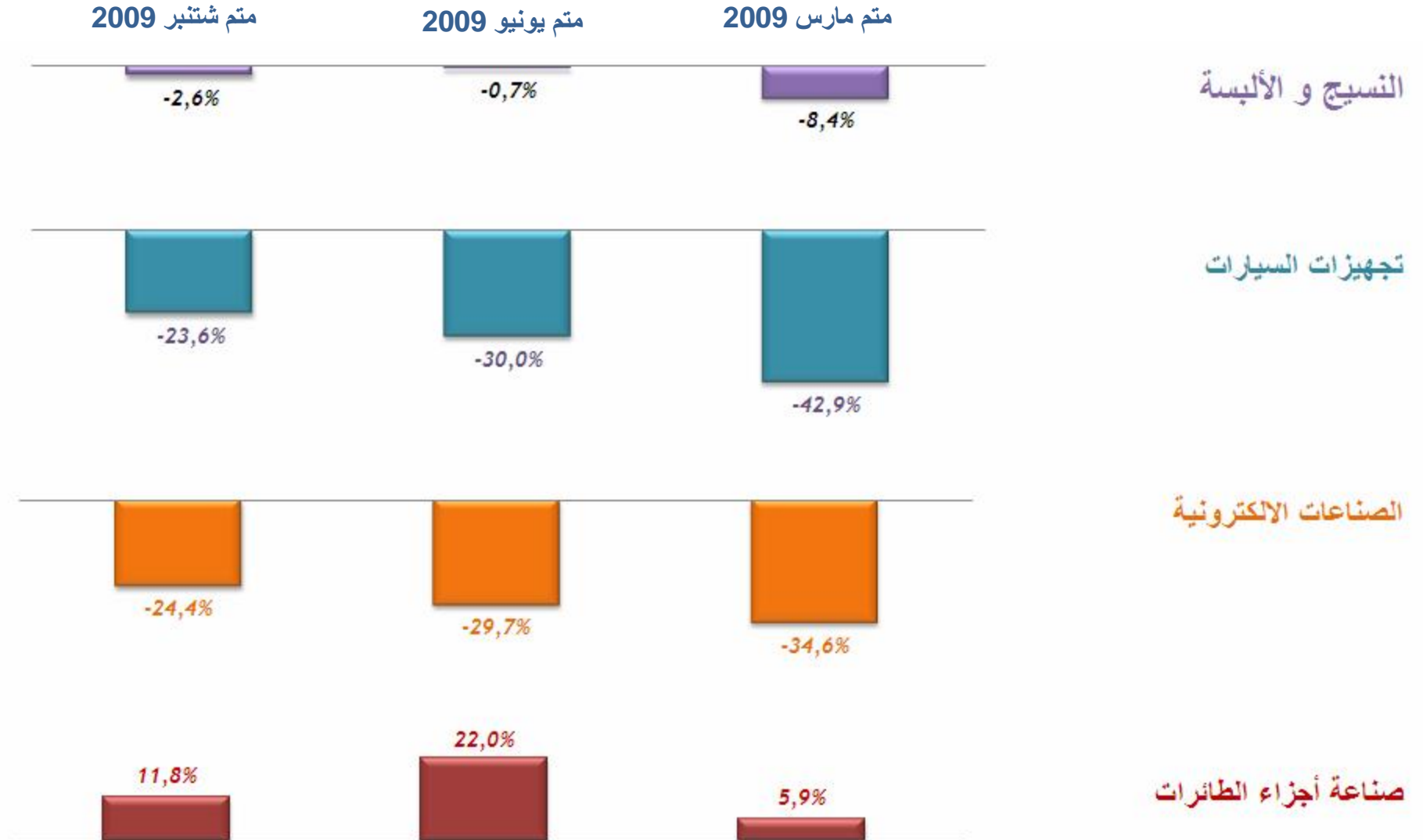
-3,9 مليار درهم أو -8,8%

التغير فصل / فصل -4



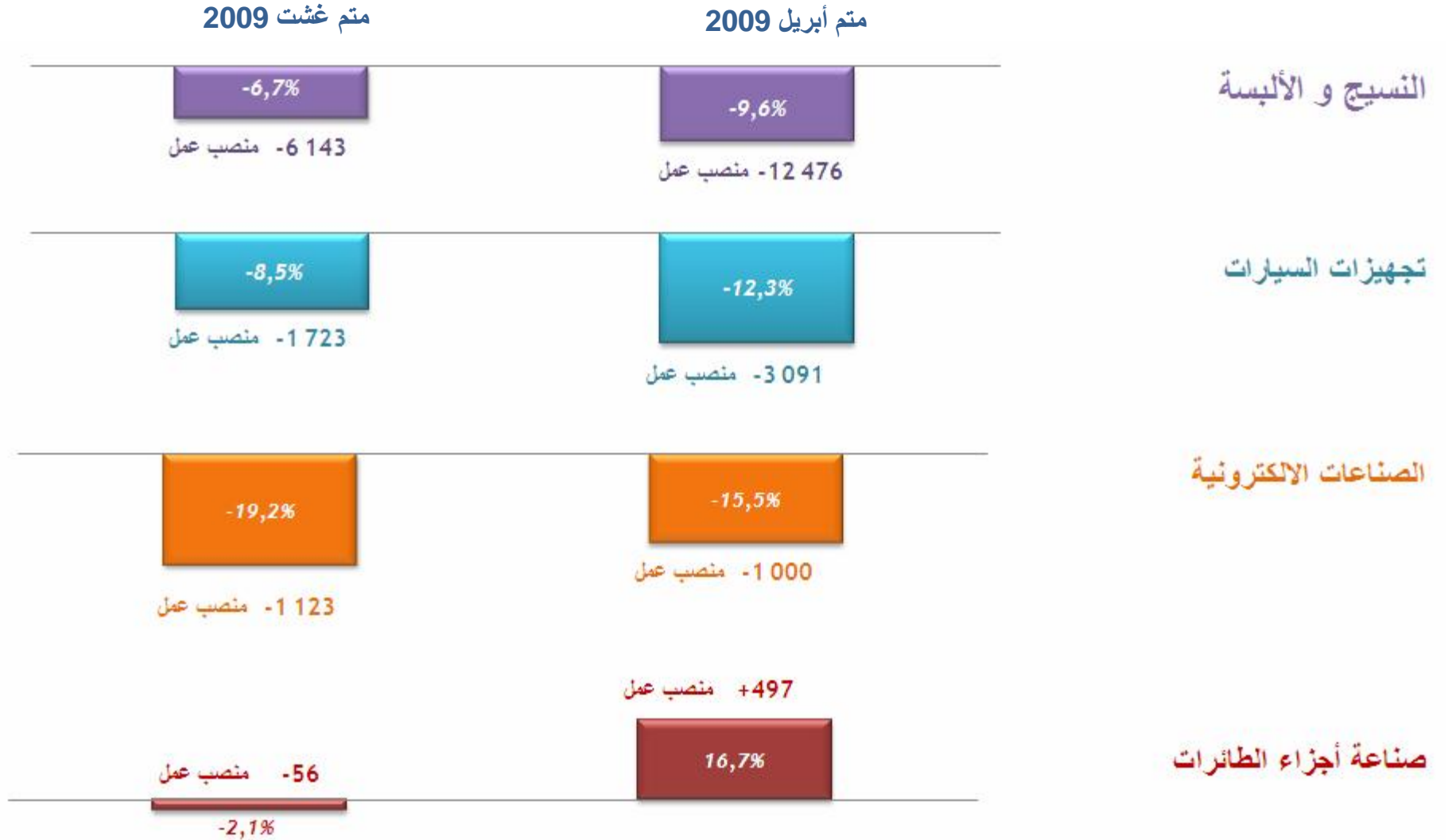
المبادلات الخارجية

تراجع نسبي لحدة آثار الأزمة على القطاعات المعنية



التشغيل : تراجع حدة آثار الأزمة

(المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)



الإجراءات المتخذة في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية

ساهمت الإجراءات المتخذة في الحد من آثار الأزمة على الاقتصاد و مواكبة القطاعات المتضررة، و همت هذه الإجراءات:

ü دعم تمويل الشركات؛

ü تشجيع الصادرات؛

ü الحفاظ على مناصب الشغل؛

ü تحفيز قطاع السياحة؛

ü تعزيز تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج؛

ü دعم التكوين.

المالية العمومية

بملايير الدراهم

نسبة الأنجاز	التطور		شتتبر 2009	شتتبر 2008	
	القيمة	%			
75	-10,8	-7,4	135,5	146,3	المداخيل
74,4	-13,0	-9,9	118,8	131,9	• المداخيل الجبائية
82,9	2,3	18,5	14,8	12,5	• المداخيل غير الجبائية
68,9	-1,3	-0,9	140,6	142,0	النفقات
64,6	-7,6	-6,6	107,0	114,6	• النفقات الجارية
87,5	6,2	22,9	33,6	27,3	• الاستثمار
			5,8	14,5	• الرصيد

يعزى تراجع المداخيل الجبائية إلى:

§ الانعكاس المالي للتخفيضات الضريبية خاصة فيما يتعلق بالضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل؛

§ الطبيعة الإستثنائية لبعض مداخيل 2008؛

§ آثار الظرفية الاقتصادية.

أما النفقات فقد سجلت:

§ تراجعاً في تحملات المقاصة نتيجة انخفاض أسعار مواد الطاقة.

§ ارتفاعاً في نفقات الاستثمار.

المالية العمومية تحيين توقعات قانون المالية 2009

أسفر تحيين توقعات القانون المالي 2009 عن عجز في الميزانية في حدود 2,7% عوض 2,9% من الناتج الداخلي الخام.

سيمكن هذا العجز من تراجع جديد لمديونية الخزينة

الخلاصات الأساسية

ن تراجع الاقتصاد العالمي أدى إلى تضرر بعض القطاعات ؛

ن تم الحفاظ على دينامية الاقتصاد الوطني بفضل:

§ الإصلاحات التي تم إنجازها؛

§ إجراءات قانون المالية 2009؛

§ انعكاسات موسم فلاحى استثنائى؛

§ و تدابير لجنة اليقظة.

ن استعمال الهوامش المتوفرة سمح بمواكبة القطاعات و دعم النمو؛

ن تفاقم العجز التجارى يفرض اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته ويستلزم من

الحكومة التعامل بحذر مع ميزان الأداءات.

|| - التوجهات الأساسية والمعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2010

” إن منظورنا المتكامل للتنمية الشاملة ، يقوم على تلازم رفع معدلات النمو ، مع التوزيع العادل لثماره. وعلى جعل التماسك الاجتماعي ، الغاية المثلى للتنمية البشرية والنجاعة الاقتصادية ”

”فالأزمة مهما كان حجمها، لا ينبغي أن تكون مدعاة للانكماش. وإنما يتعين أن تشكل حافزا على الاجتهاد لأنها تحمل في طياتها فرصا يجب العمل على استثمارها. وذلك بمبادرات اقتصادية مقدامة تتوخى تعزيز الموقع الاقتصادي الجهوي والعالمي للمغرب“.

مقتطفات من نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتلاء جلالته العرش

ثلاث ركائز أساسية:

q الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي من أجل خلق مناصب الشغل والرفع من دخل المواطنين؛

q الرفع من وتيرة الإصلاحات وتسريع إنجاز السياسات القطاعية لتعزيز تنافسية وجاذبية بلادنا وفق منظور مجالي أكثر توازنا؛

q تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي بهدف تأمين توزيع أفضل لثمار النمو وتحسين مؤشرات التنمية البشرية خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

مشروع إرادي لدعم التنمية وتقوية التضامن الاجتماعي

آفاق تطور الاقتصاد العالمي لسنة 2009 و2010

2010	2009	
		نمو الاقتصاد العالمي (%)
3,1	-1,1	العالم
0,3	-4,2	منطقة الأورو
1,6	-12,1	معدل نمو حجم المبادلات الخارجية من السلع و الخدمات
		التضخم (%)
1,1	0,1	الدول الأكثر تقدما في العالم
4,6	5,4	اقتصاديات صاعدة ودول في طور النمو

المصدر: صندوق النقد الدولي / أكتوبر 2009

فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2010

نسبة النمو §	3,5 %
نسبة التضخم §	2 %
متوسط سعر البترول §	75 دولار للبرميل

توقعات المداخيل

§ من المنتظر أن تستقر المداخيل الجبائية في حدود 148,6 مليار درهم؛

§ مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل (-4,3 مليار درهم).

بملايير الدراهم

نسبة التطور %	الفارق	توقعات ق.م 2010	تحيين ق.م 2009	
0,3	0,6	168,9	168,3	المداخيل
-0,4	-0,7	148,6	149,3	• المداخيل الجبائية
-4,8	-2,0	39,3	41,3	الضريبة على الشركات
-9,0	-2,5	25,3	27,8	الضريبة على الدخل
7,0	2,7	41,5	38,8	الضريبة على القيمة المضافة
6,2	1,1	18,4	17,3	- في الداخل
7,6	1,6	23,2	21,5	- على الاستيراد
5,8	1,1	19,3	18,4	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
-	-	10,5	10,5	الرسوم الجمركية
-0,5	-0,1	10,1	10,2	رسوم التسجيل والتنبر
6,2	1,0	17,3	16,3	• المداخيل غير الجبائية

توقعات النفقات

بملايين الدراهم

نسبة التطور %	الفارق	توقعات ق.م 2010	تحيين ق.م 2009	
4,3	6,5	156,4	150,0	§ النفقات الجارية
5,3	4,1	80,5	76,5	الأجور
0,6	0,3	43,4	43,1	سلع و خدمات أخرى
0,6	0,1	18,5	18,4	فوائد الدين
16,7	2,0	14,0	12,0	المقاصة
20	8,6	53,8	45,2	§ الإستثمار (الإعتمادات المفتوحة)

§ استقرار النفقات العادية؛

§ ارتفاع نفقات الأجور ب % 5,3 ؛

§ ارتفاع الإعتمادات المرصدة للإستثمار ب % 20 .

مستوى العجز

و كنتيجة لهذه التطورات، سيبلغ عجز الخزينة حوالي 31,5 مليار درهم، أو 4% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 2,7% كنسبة مرتقبة للسنة الجارية.

بملايير الدراهم

توقعات ق.م. 2010	تحيين ق.م. 2009	
-31,5	-19,9	الرصيد
-4,0%	-2,7%	نسبة إلى الناتج الداخلي الخام

§ هذا العجز يعكس منظور إرادي يهدف تقوية الإستثمار؛

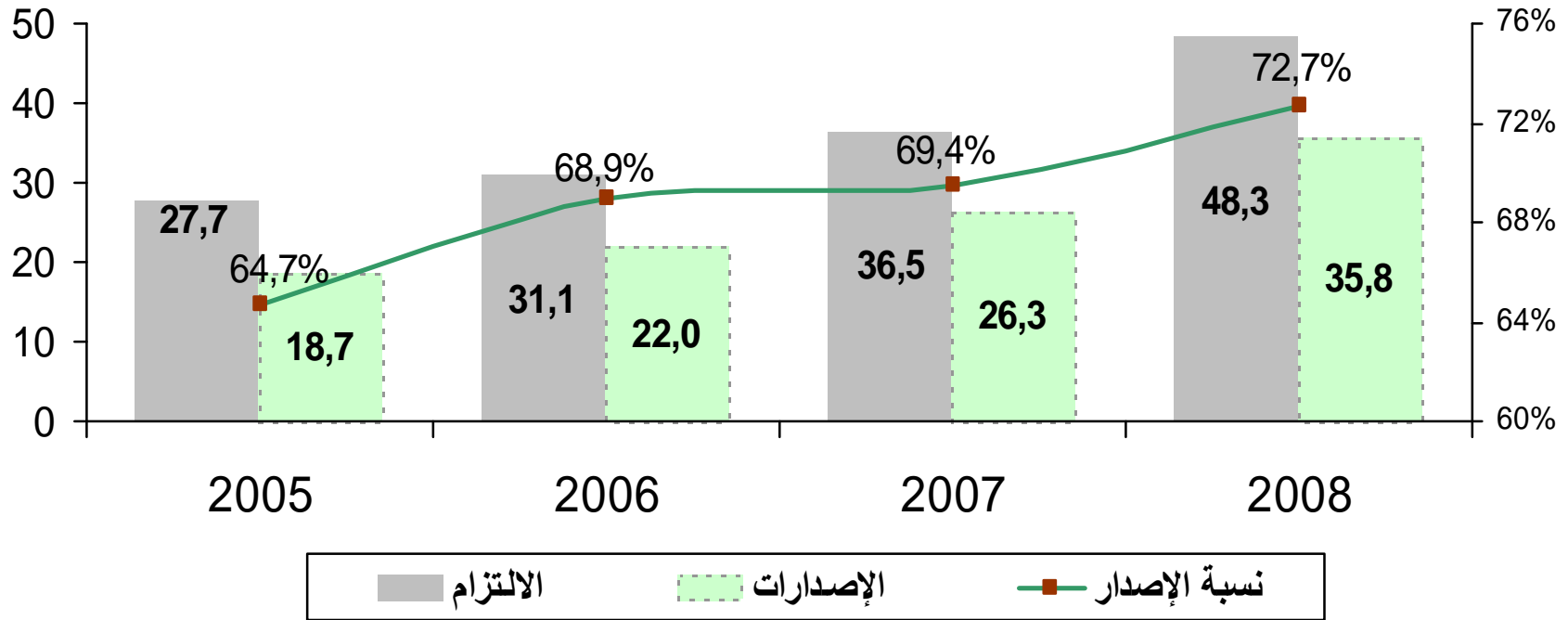
§ هذا العجز أصبح ممكنا بفضل التحكم في المديونية؛

§ ضرورة الرجوع إلى مستوى أقل من العجز في السنوات المقبلة.

تطور إنجاز نفقات الاستثمار للميزانية العامة

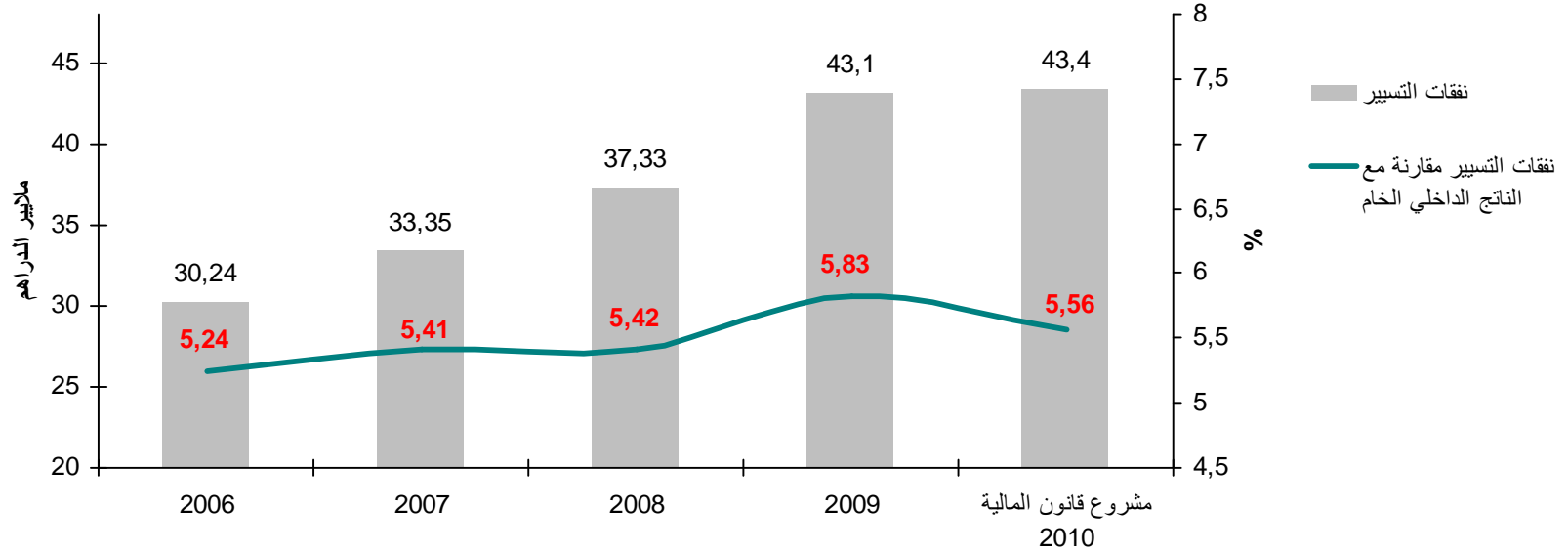
بملايير الدراهم

%

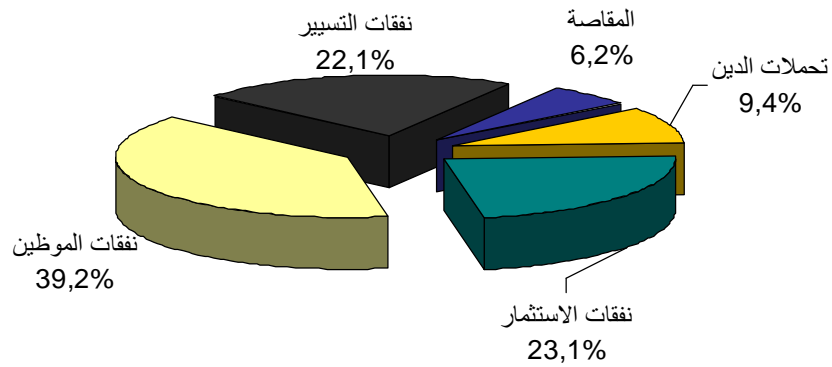


إلى آخر شهر شتنبر 2009: نسبة الالتزام: **78%** و نسبة الإصدارات: **54%** :

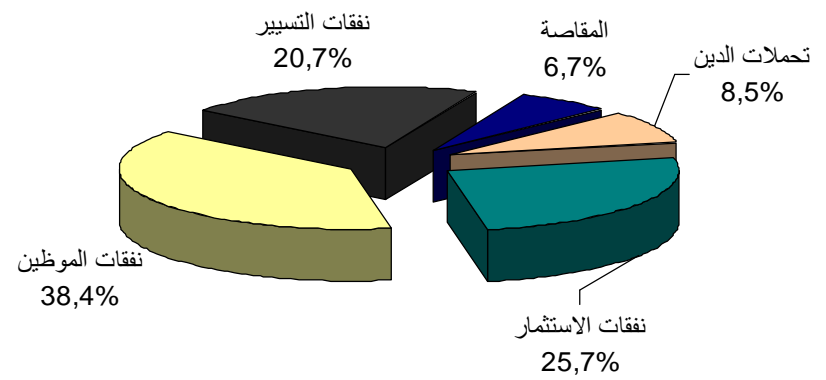
استقرار نفقات التسيير في مستوى 2009



2009



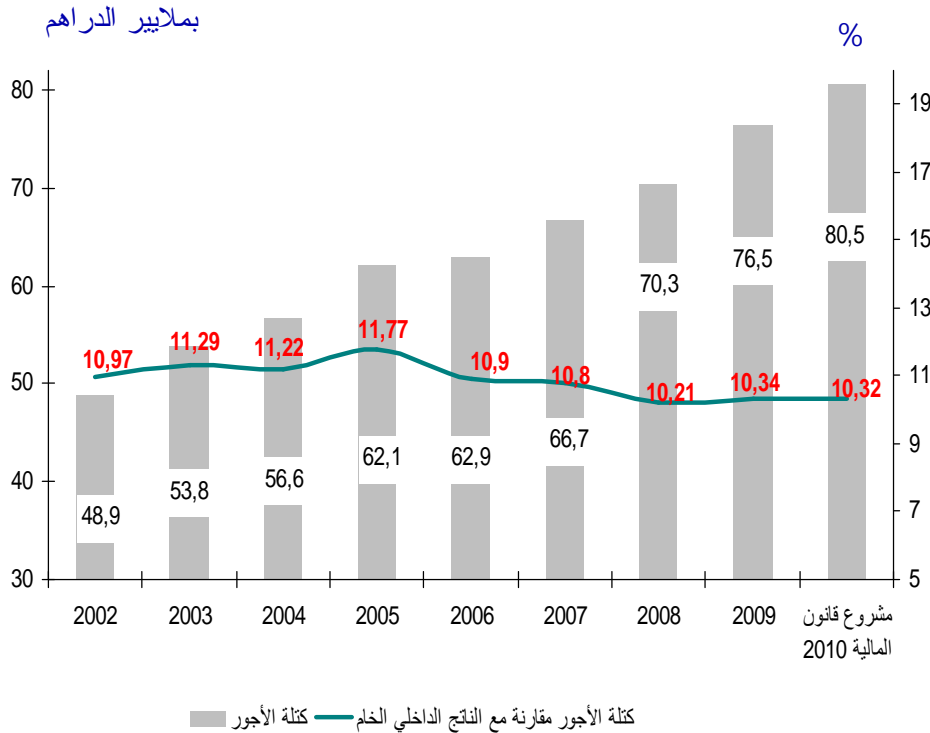
2010



ارتفاع كتلة الأجور ب 3,5% مع استقرار نسبتها مقارنة مع الناتج الداخلي الخام في حدود 10,3%؛

– التدابير المتخذة :

تطور كتلة الأجور خلال الفترة 2002-2010



ن تفعيل الشطر الأخير من الزيادة في الأجور المقررة في الحوار الاجتماعي: 1,7 مليار درهم

ن إحداث 23.820 منصب مالي أساسا لفائدة القطاعات الاجتماعية والعدل؛

ن حذف المناصب المالية الشاغرة وغير المستعملة في آخر السنة المالية : ترشيد الموارد المالية وتحديد الحاجيات.

الركيزة الأولى: دعم النمو الاقتصادي

q دعم القدرة الشرائية؛

q مواصلة تكثيف الاستثمار العمومي؛

q تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني؛

q دعم القطاعات المتضررة وتشجيع الصادرات.

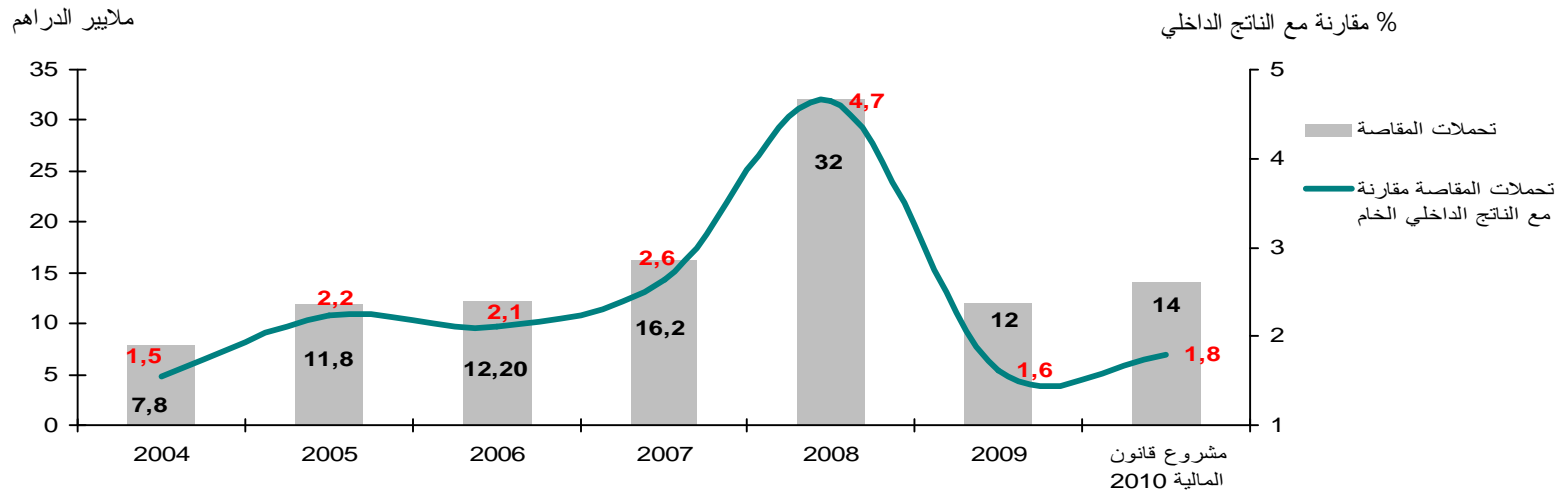
أ - دعم القدرة الشرائية:

q مواصلة الرفع من دخل الأسر:

2010	2009	
4,3 مليار درهم	5,3 مليار درهم	- الانعكاس المالي
		ü تطبيق الشرط الثاني من تخفيض الضريبة على الدخل:
+1,7 مليار درهم	+4,5 مليار درهم	- الزيادة الممنوحة
		ü رفع أجور الموظفين:

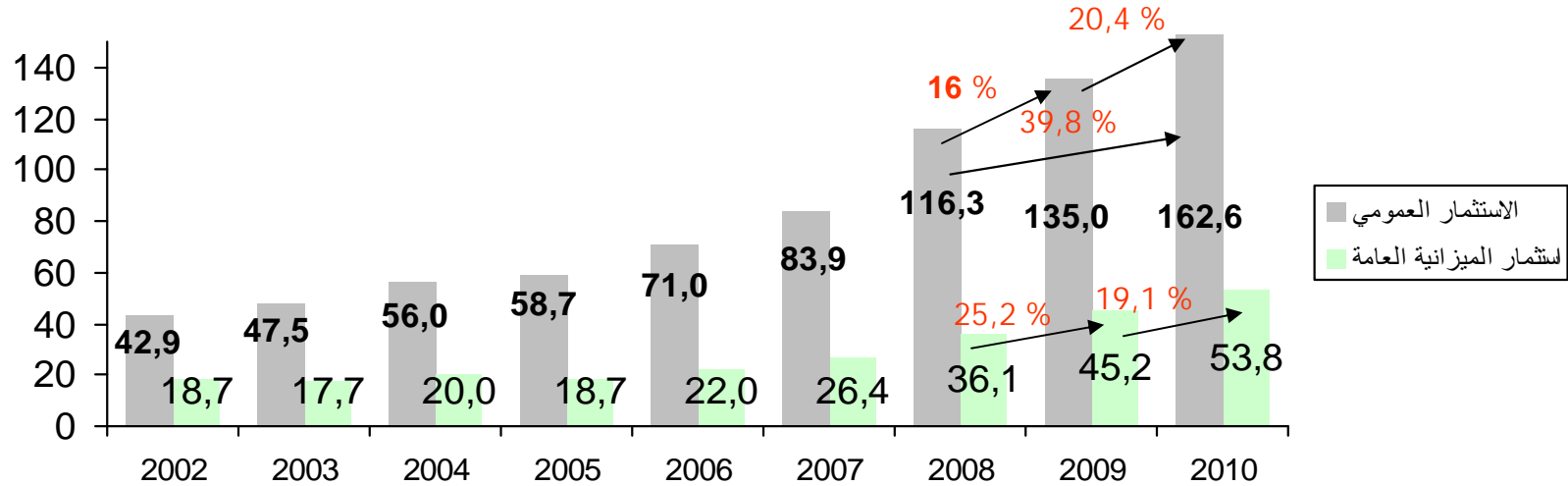
مجموع الزيادات في الأجور برسم سنتي 2009 و 2010 : 16 مليار درهم

q مواصلة سياسة دعم أسعار المواد الأساسية وانطلاق استهداف الساكنة المعوزة بشكل أمثل



ب - تكثيف الاستثمار العمومي ب 20,4% من أجل تقوية الطلب الداخلي وتفعيل تنمية مجالية متوازنة:

ارتفاع الاستثمار العمومي خلال سنتي 2009 و2010: بنسبة 39,8%.



توجيه الاستثمار العمومي لمواكبة السياسات القطاعية وتسريع الأوراش الكبرى وتحسين التوازن الجهوي؛

q مواصلة إنجاز الطرق السيارة (716 كلم) والطرق السريعة (389 كلم) والطرق القروية (2.000 كلم سنويا)؛

q إصلاح المنشآت المتضررة من الفيضانات ؛

q إنجاز وتوسيع الموانئ : طنجة المتوسطي والناضور شرق متوسطي وطرفاية وسيدي إفني والداخلة؛

q انطلاق أشغال القطار المغربي الفائق السرعة.

ج- تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني:

q إحداث بنيات استقبال
الاستثمارات:

ن إنجاز **أقطاب صناعية وخدماتية وفلاحية** مندمجة: الصناعة
(4) الخدمات عن بعد (6) والفلاحة (2) والصيد البحري (3)
واللوجستيك (1) والطاقة (1) والإلكترونيك (5)

q إحداث صناديق لتمويل
و ضمان الاستثمارات:

ن المقاولات الصغرى والمتوسطة والصيد البحري والصناعة
التقليدية والسياحة والمغاربة المقيمين بالخارج والشراكة مع
القطاع الخاص وامتياز ومساندة ورواج: **2.600** مليون درهم.

q تعزيز تكوين وكفاءات
الموارد البشرية:

ن إحداث **10 معاهد** للتكوين وتعزيز التكوين المهني:
316.000 متدرب سنة 2010 (+ 13,6 %)

q تثبيت استمرارية نشاط
صندوق الحسن الثاني للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية
باعتباره رافعة للاستثمار
العمومي والخاص:

ن رصد سنويا على الأقل مبلغ **3,5 مليار** درهم انطلاقا من
عمليات تفويت مؤسسات الدولة ومخصصات الميزانية العامة.

هـ- دعم القطاعات المتضررة وتشجيع الصادرات

q استمرار دعم القطاعات المتضررة من جراء انعكاسات الأزمة العالمية في إطار المنهجية المعتمدة من طرف لجنة اليقظة الإستراتيجية؛

q استمرار تشجيع الصادرات من خلال تعزيز الإمكانيات المخصصة في إطار صندوق تنمية الصادرات: يصل الغلاف المالي المرصد للقطاع برسم سنة 2010 إلى 400 مليون درهم .

الركيزة الثانية: الرفع من وتيرة الإصلاحات وتسريع تنفيذ السياسات القطاعية

الماء والبيئة

ن انطلاق إنجاز مركب مدز وعين تمدرين (سبو) وولجة السلطان (واد بهت)
(2,2 مليار درهم) و 30 سدا صغيرا؛

ن مواصلة إنجاز 13 سدا (6,6 مليار درهم)؛

ن إنجاز منشآت الحماية من الفيضانات وترشيد استعمال الماء.

q سياسة السدود:

ن إعداد الميثاق الوطني للبيئة ؛

ن تسريع إنجاز البرنامج الوطني للصرف الصحي وتدبير النفايات : إنجاز
واستكمال 25 محطة لتصفية المياه المستعملة و10 مطارح حديثة؛

ن التأهيل البيئي للتجهيزات العمومية بالعالم القروي: المساجد
و10.800 مدرسة قروية .

q المحافظة على البيئة:

2010

4,1 مليار درهم

2009

3,3 مليار درهم

2008

2,8 مليار درهم

46%

استثمارات المكتب الوطني للماء سنة 2010: 4,12 مليار درهم

قطاع الطاقة

ن ضمان ديمومة التزويد: إنجاز الجرف الأصفر 5 و6 ومحطات الطاقة الريحية بطنجة و طرفاية وعين بني مطهر ومحطة لتوليد الطاقة بالغاز الطبيعي بالقنيطرة بقدرة إنتاجية تصل إلى 1.200 ميغاواط؛

إنتاج الكهرباء

ن إحداث شركة لتنمية الاستثمار في مجال الطاقة برأسمال يصل إلى **1 مليار** درهم لتثمين الموارد الطاقية المتجددة؛

الفعالية الطاقية
والطاقات
المتجددة

ن توزيع **22 مليون** مصباح اقتصادي واعتماد الفوترة الاجتماعية التحفيزية على اقتصاد الطاقة ؛

غلاف الاستثمار للمكتب الوطني للكهرباء سنة 2010: **10** مليار درهم

قطاع الفلاحة: مخطط المغرب الأخضر

ن الري الموضعي : 83.000 هكتار والتهيئة الهيدروفلاحة ب
8.450 هكتارا؛

ن تنمية الشعب الإنتاجية النباتية والحيوانية : اللحوم الحمراء
والبيضاء +10% والحليب +15% قصب السكر +14.000 هكتار؛

ن إحداث قطبين فلاحيين بمكناس وبركان على مساحة 250 هكتارا.

q تنمية الفلاحة ذات
القيمة المضافة العالية

ن تحويل أو استصلاح 78.000 هكتار لزراعة الأشجار المثمرة؛

ن إحداث 61 وحدة لتثمين الإنتاج النباتي و12 مركزا لتجميع الحليب
و20 تجمعا للمربين؛

ن تحسين المراعي على مساحة 70.000 هكتار؛

ن تكوين 10.000 فلاح و 4.500 متدرب.

q التأهيل
التضامني
للسيخ الإنتاجي

الغلاف الاستثماري لسنة 2010 : 5,2 مليار درهم

قطاع الصيد البحري : مخطط هاليوتيس

ü إحداث **ثلاثة أقطاب** للتنافسية بكل من أكادير وطنجة والعيون -
الداخلة بمبلغ استثماري إجمالي يصل إلى **9** مليار درهم؛

ü إنجاز **40 نقطة** جديدة للتفريغ وقرى الصيادين .

ü إحداث **6 أسواق** للجملة ومراكز التسويق ؛

q تعزيز البنيات التحتية

ü إعداد مخططات الصيد لتشمل **95%** من الأنواع المصطادة
وتحسين وسائل المراقبة والمحافظة على المصايد ؛

ü تنمية تربية الأسماك : **200.000** طن وإحداث الوكالة الوطنية
لتربية الأسماك.

q الحفاظ على الموارد

ü تحديث أسطول الصيد : برنامج إبحار بكلفة **مليار درهم**.

ü تثمين الكميات المصطادة بالمغرب.

q تحسين المردودية

ميزانية الاستثمار سنة 2010 : **570** مليون درهم

المخطط الوطني للتبثاق الصناعي

ن إحداه مراكز صناعية مندمجة : إنطلاق إنجاز 8 مراكز صناعية من بين 16 مركزا مبرمجا:
صناعة السيارات (القنيطرة) والخدمات عن بعد (تطوان وفاس)
وصناعة الطائرات (النواصر) والطاقة (وجدة) والصناعة الغذائية
(مكناس وبركان) والصيد البحري (أكادير)؛

ن إنجاز مناطق للأنشطة الاقتصادية وإصلاح المناطق الصناعية: عين الجوهرة وسيدي بوعثمان
وسلوان وآيت ملول وسيدي البرنوصي وسلا والداخلة وتطوان؛

ن تشجيع الاستثمار الخاص :

- صناعة السيارات: استثمار رونو بمبلغ 600 مليون أورو وإنتاج

170.000 سيارة ابتداء من سنة 2012 ؛

- الخدمات عن بعد وصناعة الطائرات والإلكترونيك والنسيج؛

ن التحديث التنافسي للمقاولات الصغرى والمتوسطة (برامج امتياز ومساندة) وتحسين مناخ الأعمال ؛

ميزانية الاستثمار برسم سنة 2010 : 1.950 مليون درهم

مواصلة تفعيل الإستراتيجيات المتعلقة بالقطاعات التالية:

ن تحديث وتنمية تجهيزات استخراج وتثمين ومعالجة ونقل الفوسفاط وتنمية الشراكة الإستراتيجية ؛

قطاع الفوسفاط

استثمار 7 مليار درهم سنة 2010

ن مواصلة تعزيز الطاقة الإيوائية (المخطط الأزرق ومدائن وبلادي) والدعاية والترويج والرفع من الجودة وتطوير التكوين وإعداد إستراتيجية 2010-2020 ؛

قطاع السياحة

الغلاف المالي المخصص للقطاع سنة 2010 : 821 مليار درهم

ن دعم الإنتاج والابتكار وتنمية بنيات الاستقبال والتسويق وتشجيع الصادرات وتحسين شروط النظافة والسلامة بالقطاع ؛

قطاع الصناعة التقليدية

الغلاف المالي المخصص للقطاع سنة 2010 : 447 مليون درهم

إصلاح القضاء

تأهيل الهياكل القضائية والإدارية

تحديث المنظومة القانونية

دعم ضمانات الاستقلالية

تخليق القضاء

الرفع من النجاعة القضائية

تأهيل الموارد البشرية

ن بناء وتهيئة المحاكم : تيفلت وتغير وسيدي إفني والدريوش
وسوق ولاد نمة وطرفاية طنجة والدار البيضاء ومراكش
ووارزازات ومكناس وقلعة السراغنة وأكادير ؛
ن إحداث شبابيك للمعلومات القضائية ؛

q تنمية وتحديث التجهيزات
القضائية

ن تعزيز الموارد البشرية بإحداث 1.000 منصب والتكوين (700
ملف لكل قاضي)؛
ن تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية .

q الرفع من النجاعة القضائية

الغلاف المالي المرصد لقطاع العدل: 3,2 مليار درهم أي +36%

الركيزة الثالثة: تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي

q تفعيل المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين وتعميم التغطية الصحية والولوج إلى السكن والتجهيزات الرياضية والثقافية؛

q إعطاء دفعة جديدة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية واستهداف أفضل للسكان الأكثر خصاصة وتكثيف الجهود لفائدة المناطق القروية والجبلية.

التربية والتكوين

ن إنجاز 693 حجرة تمهيدية و 223 مدرسة و 564 إعدادية و 294 ثانوية وانطلاق أشغال إنجاز ما يناهز 1.000 مؤسسة مدرسية؛

ن تدرس الفتيات بالعالم القروي: 93% سنة 2010-2011 (+2%) ؛

ن تقليص نسب التكرار بالثانوي الإعدادي: 13% سنة 2010-2011 (-3%) ؛

ن المطاعم والداخليات: 1 مليون مستفيد؛

ن رفع عدد المسجلين إلى 310.000 طالب (+7%) ومضاعفة ثلاث مرات عدد المسجلين الجدد بالشعب العلمية والهندسية ؛

ن تحسين التمكن من اللغات الأجنبية لفائدة 106.000 طالب؛

ن تقديم منح دراسية لفائدة 127.000 طالب (+8%) وتوفير 22.400 سرير جديد .

ن تعزيز التكوين التأهيلي (800 مليون درهم) ؛

ن تعميم العلاقات التعاقدية وتجهيز المؤسسات بالمعلومات ؛

ن رفع عدد البحوث العلمية ب 20% ومخصصات صندوق البحث العلمي (+20%) ؛

q تعميم التعليم ومحاربة الهدر

q تنمية العرض الجامعي وتحسين إدماج الخريجين:

q إعادة التأهيل والنهوض بالبحث العلمي:

2010

51 مليار درهم

2009

46 مليار درهم

2008

37 مليار درهم

34%

قطاع الصحة:

- ن استكمال إنجاز 92 مؤسسة للعلاجات الأساسية و 8 مستشفيات محلية؛
- ن تسريع وتيرة إنجاز المستشفيات الجامعية بكل من فاس ومراكش ووجدة؛
- ن تأهيل 37 مستشفى إقليمي ومحلي.

q تنمية عرض الخدمات العلاجية (تحسين الولوج للخدمات لفائدة 2,5 مليون نسمة):

- ن اقتناء 118 وحدة علاجية متنقلة و 146 سيارة إسعاف ؛
- ن تخصيص 60% من توظيفات الطب العام للعالم القروي.

q تعزيز البرنامج الصحي الخاص بالعالم القروي:

- ن وضع برامج تهتم السرطان والأمراض النفسية والمزمنة والولادة بدون أخطار ومحاربة داء السل : 600 مليون درهم .

q تكثيف البرامج الصحية:



36%

تحسين الولوج إلى السكن:

- q تعبئة 3.850 هكتار من أراضي الدولة لإنجاز وحدات سكنية للطبقات الوسطى وسكن أقل من 140.000 درهم:
- 2009/2008 : انطلاق أشغال إنجاز 22.600 وحدة منها إنجاز 8.000 وحدة سنة 2009؛
- 2010 : انطلاق أشغال إنجاز 33.200 وحدة.

q توسيع الولوج إلى ضمان الدولة لفائدة الطبقة الوسطى والمغاربة القاطنين بالخارج ؛

q مواصلة إنجاز 4 مدن جديدة : تامسنة وتامصلوحت والشرافات ولخياطة بمساحة إجمالية تقدر ب 5.000 هكتار ؛

q تسريع برنامج القضاء على مدن الصفيح ل 298.000 أسرة : هدم 138.000 سكن صفيحي وإعلان 37 مدينة بدون صفيح.

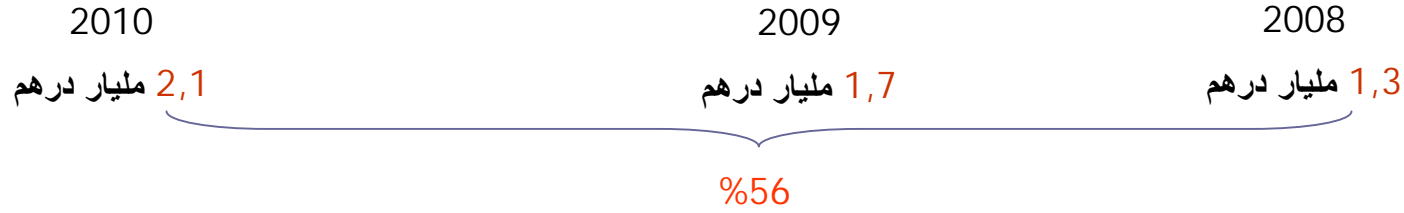
الاستثمار الإجمالي لمجموعة لعمران سنة 2010: 9 ملايين درهم

ميزانية الاستثمار برسم سنة 2010 : 2 ملايين درهم

إصلاح الحقل الديني والولوج إلى التجهيزات الاجتماعية:

q الحقل الديني :

ü تعزيز التأطير الديني والتعليم الأصيل وبناء وإصلاح المساجد؛



q الشباب والرياضة : ü تعزيز تأطير الشباب (مليون شاب في أفق 2016) وإحداث مراكز سوسيو-رياضية وإعداد الرياضيين من المستوى العالي وتوسيع برنامج العطلة للجميع (300.000 مستفيد) وتوسيع شبكة دور الشباب وروض الأطفال.



q الثقافة : ü مواصلة إنجاز البنيات الثقافية الكبرى والمحلية وترميم مواقع المآثر التاريخية وتقديم الدعم للنهوض بالأنشطة الثقافية والفنية.



q مغاربة العالم : ü إنجاز المراكز الثقافية وتعزيز عمليات الاستقبال ودعم الجمعيات وتكثيف الأنشطة الاجتماعية.



استهداف أفضل للطبقات الأكثر خصاصة وتعزيز التضامن الاجتماعي: (1/2)

ن دعم التمدرس بتوزيع 3,7 مليون محفظة دراسية : 510 مليون درهم؛

ن منح المساعدات المالية للأسر المعوزة بالعالم القروي (تيسير): 280.000 تلميذ سنة 2010 مقابل 80.000 سنة 2009 بتكلفة تصل إلى 240 مليون درهم؛

ن توفير الزي الموحد لفائدة 750.000 تلميذ : 100 مليون درهم؛

ن النقل المدرسي بالعالم القروي: 100 مليون درهم؛

ق دعم الولوج للتعليم:
950 مليون درهم

ن التعميم التدريجي لنظام المساعدة الطبية برفع مخصصات الأدوية إلى 500 مليون درهم؛

ن تقليص نسبة وفيات الأطفال عند الولادة بتوفير التلقيح ل 600.000 مولود: 300 مليون درهم؛

ق دعم الولوج للصحة:
800 مليون درهم

مجموع الاعتمادات المخصصة للاستهداف : 1.750 مليون درهم

استهداف أفضل للطبقات الأكثر خصاا وتعزيز التضامن الاجتماعي: (2/2)

ن إنجاز 18.775 مشروع لفائدة 4,6 مليون نسمة بتكلفة تصل إلى 11,13 مليار درهم؛

ن الشروع في بلورة مبادرة جديدة تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية ؛

الرفع من
دينامية المبادرة
الوطنية للتنمية
البشرية :

تخصيص 1,4 مليار درهم سنة 2010

الاعتمادات المخصصة للعالم القروي والمناطق الجبلية
ب 20 مليار درهم أي +14,5%

2010	2009	2008	القطاعات
1 294,00	1 162,20	994,60	- الصحة
5 541,00	4 473,30	1 883,00	- التربية والتكوين
1 280,00	1 362,00	1 400,00	- الماء الشروب
2 100,00	1 217,00	1 789,00	- الكهرباء
2 620,00	2 341,00	1 730,00	- فك العزلة
5 700,00	5 496,50	3 417,50	- الفلاحة والمياه والغابات
1 134,24	1 105,50	667,60	- التنمية البشرية والقروية المندمجة
19 669,24	17 157,50	11 881,70	المجموع

تسريع وتيرة إنجاز التجهيزات الأساسية لفائدة العالم القروي

2009	2007	
%87	%85	- الماء الشروب
%98	%93	- الكهرباء
%64	%59	- فك العزلة

III – التدابير الجبائية والجمركية لمشروع قانون المالية 2010

1- التدابير الجبائية الأساسية

1-مراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل

الجدول المقترح

سعر الضريبة بالنسبة المئوية	شريحة الدخل بالدرهم
0	0 إلى 30.000
10	من 30.001 إلى 50.000
20	من 50.001 إلى 60.000
30	من 60.001 إلى 80.000
34	من 80.001 إلى 180.000
38	ما فوق 180.000

الجدول الحالي

سعر الضريبة بالنسبة المئوية	شريحة الدخل بالدرهم
0	0 إلى 28.000
12	من 28.001 إلى 40.000
24	من 40.001 إلى 50.000
34	من 50.001 إلى 60.000
38	من 60.001 إلى 150.000
40	ما فوق 150.000

عدد المستفيدين الجدد من الاعفاء : 160 000

- 2 - تحسين النظام الجبائي الخاص باندماج الشركات وإعادة هيكلتها قصد تمكينها من تحسين مردوديتها وقدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية،
- 3- تبسيط طرق أداء الحد الأدنى للضريبة على الشركات و ذلك بدفع مبلغ 1500 درهم على دفعة واحدة،
- 4- تطبيق سعر % 10 على المواد النفطية مع الحق في الخصم بهدف الملائمة والتبسيط والحد من عدد أسعار الضريبة على القيمة المضافة،
- 5- لتمكين الإدارة من متابعة عمليات الاكتتاب في أسهم الشركة أو شرائها لفائدة المأجورين أو توزيعها عليهم بالمجان، يقترح مطالبة المشغلين بإيداع بيان بالعمليات المذكورة يرفق بالإقرار المتعلق بالمرتبات والأجور،
- 6- لتفادي الاكتظاظ الذي يحصل عند إيداع الإقرارات الضريبية و خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول المهنية المحددة حسب نظام الربح الجرافي و الإقرارات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة يقترح تغيير الآجال المقررة لإيداعها؛

7- استبدال عملية إصاق التتابر المنقولة على العقود التوثيقية بعملية التأشيرة برسم التمير (visa pour timbre) للتقليص من تكاليف صناعة و تدبير التمير المنقول،

8- إلغاء الامتيازات الجبائية الممنوحة للمنعشين العقارين الذين ينجزون، في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة، عمليات بناء أحياء و إقامات و مباني جامعية،

9- رفع عدد اللجان الفرعية للجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة من 5 الى 7 لجان وذلك قصد تحسين سير عملها و تمكينها من البت في القضايا المعروضة عليها خلال الأجل القانوني،

10 - ملاءمة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على العمليات والفوائد المتعلقة بالسلفات والقروض الممنوحة للجماعات المحلية على غرار القروض الممنوحة من طرف صندوق التجهيز الجماعي؛

11 - إلغاء الإعفاءات من واجبات التسجيل المتعلقة ببعض المؤسسات أو المجموعات كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد والصندوق المغربي المهني للتقاعد والشركات التعاقدية وشركات النتمان الإيجاري العقاري ووكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعقود المعاوضات المتعلقة بالعقارات الفلاحية الواقعة خارج المدار الحضري ؛

12 - تدابير شكلية من أجل استدراك بعض الإغفالات أو الأخطاء المادية فيما يخص بعض مواد المدونة العامة للضرائب.

2 - التدابير الجمركية

مواصلة تنفيذ مخطط الإصلاح التعريفي المصادق عليه في إطار قانون المالية لسنة 2009

يهدف مخطط الإصلاح التعريفي بالأساس إلى استباق الآثار السلبية التي قد تترتب عن تطبيق اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من طرف المغرب و ذلك عبر تخفيض تدريجي لرسم الاستيراد المطبق على المواد الأولية والنصف مصنعة إلى 2,5 % او 10 % و على المواد المصنعة محليا إلى 25 % في حدود سنة 2012.

و يتميز هذا المخطط بتسريع وثيرة تخفيض رسوم الاستيراد المطبقة على المواد الأولية والنصف مصنعة، مقارنة مع المواد المصنعة محليا و التي تخضع لتفكيك تدريجي بطيء. و ستمكن هذه الوثيرة من دعم تنافسية المقاولات المغربية وتحسين إنتاجيتها وبالخصوص تقوية النسيج الصناعي المحلي لمواجهة المنافسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

و هكذا، سيتم ابتداء من فاتح يناير 2010 تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات من 10 % و 7,5 % إلى 5 % ومن 20 % إلى 17,5 % مع الإبقاء على الرسوم المطبقة على المواد المصنعة محليا على حالتها.

الاجراءات المتعلقة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك

-الاجراء المتعلق بإعفاء الغاز الطبيعي من أداء الضريبة الداخلية على الاستهلاك

من أجل تشجيع استعمال الغاز الطبيعي الذي يعتبر عنصرا أساسيا في الإستراتيجية الطاقة الوطنية التي تتوخى تنويع مصادر الطاقة و المحافظة على البيئة طبقا للتعليمات الملكية السامية و كذا إعطاء المتعاملين الاقتصاديين رؤية واضحة للقيام بالاستثمارات الضرورية، يقترح إعفاء جميع مستعملي الغاز الطبيعي من أداء الضريبة الداخلية على الاستهلاك.

-الاجراءات المتعلقة بالمشروبات الكحولية أو غير الكحولية و التبغ المصنع

1- إسناد عملية العلامات الجبائية على المشروبات الكحولية أو غير الكحولية و التبغ المصنع إلى مصالح الجمارك فقط، و ذلك من أجل الوقاية من الغش و التهريب وكذا توحيد و تنسيق الأدوات القانونية مع تلك المعمول بها على الصعيد الدولي.

2- تعبئة مداخيل إضافية عبر الرفع من نسب الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات الكحولية بحوالي 50% ، و ذلك في إطار الجهود المبذولة من أجل تحسين موارد الميزانية.

- تقوية النسيج الانتاجي وتشجيع العرض التصديري

في إطار تقوية النسيج الانتاجي وتشجيع العرض التصديري للمقاولات ومواكبة الفضاءات المخصصة للتصدير من أجل تحفيز كبريات العلامات العالمية للتمركز بالمغرب عبر تيسير عملية المناولة و خلق مناخ مناسب يمكن من رفع القيمة المضافة للعمليات المنجزة في إطار أعمال الصنع المجزأة، يقترح التنصيص على الترخيص بتفويت البضائع المستوردة تحت نظام القبول المؤقت لأجل تحسين الصنع الفعال على حالتها .

- إجراء يتعلق بالإستثمارات الكبرى

بهدف إعطاء الرؤية الضرورية للمستثمرين يقترح استثناء الواردات المنجزة في إطار مقتضيات المادة 7-1 من قانون المالية للسنة المالية 1998-1999 من تطبيق تدابير حماية الإنتاج الوطني من الممارسات التجارية اللامشروعة (المادة 15 من القانون رقم 89-13 المتعلق بالتجارة الخارجية).

و يهدف هذا الإجراء إلى تكريس جاذبية الاقتصاد المغربي و جلب أكثر للمستثمرين.

خلاصات عامة :

- الطابع الإرادي للمشروع:

- التركيز على تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي كاختيار وتوجه أساسي للسياسة الحكومية؛

- الاستمرار في ترجمة الاختيارات الكبرى عبر تسريع وتيرة الإصلاحات وتفعيل السياسات القطاعية وإذكاء دينامية الاستثمار؛

- إنه مشروع يعزز الثقة في المستقبل ويساهم في تقوية التموقع الجهوي والعالمي لبلادنا.